الأمم المتحدة

A/59/487/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٩ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أزاناو تاديس **أبريها** (إثيوبيا)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية دورة موضوعية بشأن البند ٨٩ (انظر الفقرة ٢ من A/59/487). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلسات ٣٦ و ٣٩ و ٤٠ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/59/SR.36 و 39 و 40).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.49 و A/C.2/59/L.64

٢ - في الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل قطر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ''دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر'' (A/C.2/59/L.49)، فيما يلي نصه:

* سوف يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في أربعة أجزاء تحت الرمز A/59/487 و Add.1-3.

181204 181204 04-65399 (A)
0465399

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراريها ٥٢/١٩٣ و ٥٢/١٩٤ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٨/٢٢١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

''**وإذ تسلم** بأن برامج الائتمانات الصغيرة قد نجحت في إيجاد فرص للعمل الحر المنتج وثبت أنها أداة فعالة في تخليص الناس من ورطة الفقر، والحد من تعرضهم للأزمات وأدت إلى زيادة مشاركتهم في صلب العملية الاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولا سيما مشاركة المرأة،

''**وإذ تقر أيضا** بالحاجة إلى تيسير فرص حصول الفقراء، وبخاصة النساء، على الائتمانات الصغيرة لتمكينهم من الاضطلاع بمشاريع صغرى لتوفير فرص للعمل الحر لهم والمساهمة في تمكينهم،

''**وإذ تشير كذلك** إلى قرارها ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي أعلنت فيه سنة ٢٠٠٥ السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، وطلبت بموجبه أن يكون الاحتفال بهذه السنة مناسبة خاصة للدفع قدما ببرامج الائتمانات الصغيرة في جميع البلدان، وبخاصة في البلدان النامية،

''**وإذ تشجع** على تنظيم ودعم مناسبات إقليمية ودون إقليمية بشأن الائتمانات الصغيرة وترحب بعقد اجتماع مجالس مؤتمر قمة منطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالائتمانات الصغيرة، في دكا، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، واجتماع مجالس مؤتمر منطقة الشرق الأوسط/أفريقيا المعني بالائتمانات الصغيرة في عمان، من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والمنتدى الثامن للبلدان الأمريكية المعني بالمؤسسات الصغرى في سانتا كروز، بوليفيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

''**وإذ تلاحظ** أن المجتمع الدولي يحتفل بفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ باعتبارها عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

''١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) والأعمال التحضيرية للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥؛

”٢ - **تؤكد** على أن الاحتفال بسنة ٢٠٠٥ بوصفها السنة الدولية للائتمانات الصغيرة سيوفر فرصة مهمة لزيادة الوعي بأهمية الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، وتبادل الممارسات الجيدة، ومواصلة تعزيز التطورات في القطاع المالي بما يدعم توفير الخدمات المالية المستدامة التي تراعي مصلحة الفقراء في جميع البلدان؛

”٣ - **تقر** بأهمية زيادة حجم الخدمات المقدمة في مجال الائتمانات الصغيرة، واستخدام السنة الدولية كقاعدة للبحث عن سبل لتعزيز أثر التنمية واستدامتها من خلال تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

”٤ - **تكرر** دعوتها إلى البلدان الأعضاء، والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى التعاون في الاحتفال بالسنة الدولية، بأمور منها تقديم تبرعات، والتوعية والتعريف بالائتمانات الصغيرة؛ وتقديم تبرعات و/أو القيام بأشكال أخرى من الدعم للسنة الدولية، وفقا للمبادئ التوجيهية الخاصة بالسنوات الدولية؛

”٥ - **تقر** بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ذوي الصلة، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛ وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، أن يدرج في تقاريره للمناسبة الرفيعة المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠٠٥، وفقا للطرائق التي تحددها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، دور الائتمانات الصغيرة في تحقيق تلك الأهداف والغايات؛

”٦ - **تقرر** أن تخصص جلستين عامتين، في دورتيها الستين والحادية والستين، للنظر تباعا في نتائج السنة الدولية للائتمانات الصغيرة ومتابعتها، بغية توسيع نطاق مناقشة المسألة وتعميقها؛

”٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥ وعن التطبيق الجديد والابتكاري لخطط الائتمانات الصغيرة لأغراض توليد الدخل والاستهلاك، وأفضل الممارسات المعروضة خلال السنة الدولية وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين في إطار البند المعنون ’تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)‘“.

٣ - وفي الجلسة نفسها قام مقدم مشروع القرار بتنقيحه على النحو التالي: في الفقرة الرابعة من المنطوق، تُحذف عبارة ''وتقديم تبرعات و/أو القيام بأشكال أخرى من الدعم للسنة الدولية، وفقا للمبادئ التوجيهية الخاصة بالسنوات الدولية''.

٤ - وفي الجلسة ٣٩ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة مجدي رمضان (لبنان) بعرض مشروع قرار معنون ''دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر'' (A/C.1/59/L.64) وصوّبه شفويا؛ وقد قُدم مشروع القرار هذا بناء على مشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.49.

٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.64 (انظر الفقرة ١٥، مشروع القرار الأول).

٦ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل بيرو ببيان (انظر A/C.2/59/SR.39).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.64، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/59/L.49 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/59/L.50 و A/C.2/59/L.72

٨ - في الجلسة ٣٦ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل قطر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، بعرض مشروع قرار بعنوان ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)'' (A/C.2/59/L.50)، فيما يلي نصه:

''**إن الجمعية العامة،**

''**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

''**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة مَن يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

”**وإذ تؤكد** الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

”**وإذ تشير** إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

”**وإذ تضع في اعتبارها** نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

”**وإذ تعرب عن عميق قلقها** لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء،

”**وإذ تسلم** بأنه رغم التمكن من خفض معدل الفقر في بعض البلدان، فإنه يجري تهميش بعض البلدان النامية والفئات المحرومة ويتعرّض غيرها لخطر التهميش والإقصاء الفعلي من الإفادة من منافع العولمة، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الدخل بين البلدان وفي داخلها، الأمر الذي يعوق الجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

”**وإذ تؤكد مجددا** على ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

”٣ - **تؤكد** أن على عاتق كل بلد تقع المسؤولية الأولى عن تنميته المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه لا بد من اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

"٤ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

"٥ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن تشارك مشاركة عادلة في منافع العولمة لكي تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، لا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه استراتيجيات فعالة؛

"٦ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والأوضاع والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه بتشجيعها أمورا من بينها الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

"الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

"٧ - **تشدد** على أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري تنفيذا تاما وفعالا؛

"٨ - **تؤكد مجددا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية ديناميكية مؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمال والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وضرورة رفد الجهود المبذولة لإصلاح البنيان المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأنه يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف، عموميّ الطابع وقائم على القوانين والانفتاح والإنصاف وعدم التمييز، إلى جانب تحرير التجارة تحريرا حقيقيا، أن ينشط التنمية بقدر كبير في العالم أجمع، وأن يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

"٩ - **تؤكد مجددا أيضا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية القوية المتجاوبة مع احتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل أيضا عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر؛

"١٠ - **ترحب** بالنتائج التي أسفرت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في سان باولو، البرازيل، وباعتماد توافق آراء سان باولو، وتؤكد أهمية قيام جميع البلدان بتعزيز الترابط بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في سبيل النمو الاقتصادي والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية؛

"١١ - **تسلم** بالدور الهام الذي يمكن للتجارة أن تؤديه كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، **وترحب** بالاتفاق الإطاري الجديد لمنظمة التجارة العالمية المبرم في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتؤكد أنه ينبغي لعملية الدوحة المستأنفة أن تعالج احتياجات البلدان النامية وشواغلها القائمة من زمن طويل معالجة فعّالة وعاجلة فتصبح مفاوضات الدوحة بذلك جولة إنمائية حقيقية؛

"١٢ - **تؤكد** أن الفساد على الصعيدين الوطني والدولي هو عقبة كأداء أمام جهود التنمية والقضاء على الفقر، وتشجّع جميع الحكومات على مكافحة الفساد والرشوة وغسل **الأموال** وتحويل الأموال والأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة وعلى العمل على إعادة هذه الأموال والأصول إلى بلدانها الأصلية، وترحّب بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد على الصعيدين الوطني والدولي؛

"١٣ - **تؤكّد كذلك** أنّ التعاون الدولي ضروري، جنبا إلى جنب مع سياسات داخلية مترابطة وثابتة، في تكميل ودعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية لأغراض التنمية والقضاء على الفقر وفي ضمان قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتوخاة في إعلان الألفية؛

"١٤ - **تعرب عن قلقها** إزاء عدم كفاية معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية إذ أنها دون الهدف **المتفق** عليه دوليا، وتؤكد مجددا أنه لا بد من زيادة

المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأنّه من الضروري، من أجل بناء الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعّالية المعونة على الصعيدين الوطني والدولي، وتدعو في هذا الصدد إلى زيادة تدفقات المعونة وجعلها قابلة للتنبؤ لضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر التي تبذلها البلدان النامية؛

"١٥ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

"١٦ - **تؤكد** أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المصادر التمويلية المبتكرة في تعزيز التنمية، بما في ذلك مكافحة الجوع والفقر، وترحّب في هذا الصدد بمذكرة الأمين العام المتعلّقة بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية وباجتماع قادة العالم بشأن إجراءات مكافحة الفقر وكذلك بالتحليل الجاري في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

"١٧ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

"١٨ - **تسلم أيضا** بأنه يجب على الدائنين والمدينين تقاسم المسؤولية عن منع وحلّ حالات المديونية التي لا يمكن الاستمرار فيها وبأنّ تخفيف عبء الدين

يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

"١٩ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

"٢٠ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على **الفقر** وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتشجع الحكومات على انتهاج سياسات تيسّر التوسّع في مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من أجل تلبية الطلب الكبير غير الملبّى على الخدمات المالية لدى الفقراء، بما في ذلك تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير المرعية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

"٢١ - **تعترف أيضا** بأن من الممكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة وعلى تقليل آثارها السلبية، وترحب في هذا الصدد بعقد المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وبالعرض الذي تقدمت به تونس لاستضافة المرحلة الثانية منه في تونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

"سياسات القضاء على الفقر

"٢٢ - **تؤكد مجددا** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يواجه بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ('خطة جوهانسبرغ للتنفيذ')، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة،

والاستراتيجيات القطاعية في مجالات يذكر من بينها التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكّنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من الأصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على تطوير سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

"٢٣ - **تؤكد** في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

"٢٤ - **تدرك** أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

"٢٥ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

"٢٦ - **تؤكد مجددا أيضا** على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا عليا ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة؛

"٢٧ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين الذين يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

"٢٨ - **تدرك** ما للإيدز وفيروسه والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى من آثار مدمرة لجهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

"٢٩ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتشدد في هذا الصدد على هدف التمكن، بحلول عام ٢٠١٥، من الهبوط إلى النصف بنسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو على تحمل تكاليفها وبنسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، وفقا لما جرى تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

"٣٠ - **تسلم** بأن الافتقار إلى السكن الملائم يظل يشكل تحديا ملحا في الكفاح من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء المزدحمة الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأكواخ الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود **بهدف** تحقيق تحسين كبير في المستويات المعيشية لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأكواخ بحلول ٢٠٢٠؛

"مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

"٣١ - **تعترف أيضا** بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف الهبوط إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، بنسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع؛

"٣٢ - **تحيط علما** بالاجتماع التمهيدي الذي عقدته لجنة صندوق التضامن العالمي الرفيعة المستوى في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في مقر برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك، التي تتمثل مهمتها في تحديد استراتيجية الصندوق وحشد الموارد اللازمة لتمكينه من بدء أنشطته في مجال التخفيف من وطأة الفقر؛

"٣٣ - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات والهيئات ذات الصلة والأفراد على المساهمة في صندوق التضامن العالمي؛

"٣٤ - **تستذكر** أنه في سياق إعلان الألفية، حدد رؤساء الدول والحكومات التضامن باعتباره من القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن العشرين من كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني؛

"٣٥ - **ترحّب** باجتماع قادة العالم من أجل العمل على مكافحة الفقر، الذي عقد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بناء على مبادرة رؤساء إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا وبدعم من الأمين العام، وإعلان نيويورك بشأن العمل على مكافحة الفقر الذي خرج به هذا الاجتماع والذي يحث المجتمع الدولي على أن يأخذ في الاعتبار إمكانية اعتماد آليات مبتكرة لتمويل التنمية ومكافحة الجوع والفقر؛

"أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

"٣٦ - **تؤكد**، وفقا لما سُلّم به في إعلان الألفية، على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعا كاملا بعد من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم تهميش هذه القارة؛

"٣٧ - **تؤكد مجددا** دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة فيها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الأساسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقية وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

”٣٨ - **تؤكد** أن عبء الدين الخارجي دفع بالعديد من البلدان إلى هوة الفقر المدقع وأن الموارد التي يمكن استخدامها لتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليم والبنية التحتية والتنمية الصناعية تُحوَّل نحو خدمة هذا الدين؛

”٣٩ - **ترحّب** بخطة العمل المتعلقة بتعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة والتخفيف من حدة الفقر، الذي عقد في واغادوغو من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

”٤٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة العمل الدولية، أن تساعد البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة؛

”٤١ - **تهيب** بحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

”٤٢ - **تؤكد** على أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر تأكيد أهمية تنفيذ برنامج عمل بربادوس للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتؤيد في هذا الصدد عقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ نتائج هذا الاجتماع دعما كاملا؛

”٤٣ - **تعترف** بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية، وتحث المانحين الثنائيين والمانحين المتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية لهذه الفئة من البلدان لكي تلبي احتياجاتها الإنمائية الخاصة ومساعدتها في التغلّب على العقبات الجغرافية بتحسين نظمها الخاصة بالنقل العابر وتهيئة بيئة على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والعالمية تكون مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر. وتطالب في هذا الصدد بالتنفيذ الكامل والفعّال لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

"**الأمم المتحدة ومكافحة الفقر**

"٤٤ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل لقرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما هدف القضاء على الفقر والجوع، وتؤكد في هذا الصدد أهمية الحدث الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

"٤٥ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

"٤٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

"٤٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون 'تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)'."

٩ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قام نائب رئيس اللجنة مجدي رمضان (لبنان) بعرض مشروع قرار بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)" (A/C.2/59/L.72)، الذي قُدم بناء على مشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.50.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، قام نائب رئيس اللجنة بتصويب مشروع القرار على النحو التالي: بعد الفقرة ٣٣ من المنطوق، تضاف الفقرة الجديدة التالية:

"٣٤ - **تشجع** الحكومات على دعم الحملة العالمية لضمان الحيازة والحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري اللتين يقوم بهما برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بوصفهما أداتين هامتين لأمور، منها تعزيز إدارة الأراضي وحقوق الملكية، وفقا للظروف الوطنية، وتعزيز حصول فقراء الحضر على ائتمانات ميسورة الكلفة"

وعليه أُعيد ترقيم الفقرات.

١١ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل كوبا ببيان (انظر A/C.2/59/SR.40)،.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.72، بصيغته المعدلة شفويا (انظر الفقرة ١٥، مشروع القرار الثاني).

١٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان (انظر A/C.2/59/SR.40).

١٤ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.72، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/59/L.50 بسحبه.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٥ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٢/١٩٣ و ٥٢/١٩٤ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٨/٢٢١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تسلم بأن برامج الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير قد نجحت في إيجاد فرص للعمل الحر المنتج وثبت أنها أداة فعالة في مساعدة الناس على التغلب على الفقر، والحد من تعرضهم للأزمات وأدت إلى زيادة مشاركتهم في صلب العملية الاقتصادية والسياسية للمجتمع، ولا سيما مشاركة المرأة،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة في ميدان حقوق الملكية وإذ تلاحظ أن تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات تتوافر فيها أدوات تنظيمية تتسم بالشفافية وأسواق قادرة على التنافس، إنما هو أمر يعزز تعبئة الموارد ويتيح لمن يعيشون في فقر فرص الحصول على التمويل،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أدوات التمويل الصغير، من قبيل الائتمان والادخار والمنتجات والخدمات المالية الأخرى، في إتاحة فرص الحصول على رأس المال لمن يعيشون في فقر،

وإذ تقر بضرورة إنشاء قطاعات مالية مفتوحة أمام الجميع بغية تيسير فرص حصول من يعيشون في فقر، وبخاصة النساء، على التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة بما يمكنهم من الاضطلاع بمشاريع صغرى تولد فرصا للعمل وتسهم في تمكينهم ذاتيا، وتعزز قدرتهم على زيادة الدخل وبناء الأصول والتخفيف من حدة الانكشاف في أوقات الشدة،

وإذ تلاحظ أن توافر الائتمان الصغير والتمويل الصغير لمن يعيشون في فقر، وبخاصة النساء، أمر يمكن أن يدعم القدرة على تنظيم المشاريع ويحفز تنمية المشاريع الصغيرة التي توفر للفقراء السلع والخدمات والدخل مما يزيد الدخول ويعزز النمو العادل،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي أعلنت فيه سنة ٢٠٠٥ السنة الدولية للائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير، وطلبت بموجبه أن يكون الاحتفال بهذه السنة مناسبة خاصة للدفع قدما ببرامج الائتمانات الصغيرة في جميع البلدان، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تشجع على تنظيم ودعم مناسبات إقليمية ودون إقليمية ووطنية احتفالا بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، في عام ٢٠٠٥،

وإذ تلاحظ الجهود الجارية التي تبذلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية حيث يشتركان في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتحضير للسنة الدولية والاحتفال بها، وإذ تلاحظ أيضا الجهود الجارية التي تبذلها الوكالات الإنمائية الخاصة والعامة ومن بينها الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء المعني بالتمويل الصغير والائتمانات الصغيرة،

وإذ تلاحظ أيضا أن المجتمع الدولي يحتفل بالفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ باعتبارها عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) والأعمال التحضيرية للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥[(١)]؛

٢ - **ترحب** بإعلان عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للائتمانات الصغيرة؛

٣ - **تؤكد** على أن الاحتفال بسنة ٢٠٠٥ بوصفها السنة الدولية للائتمانات الصغيرة سيوفر فرصة مهمة لزيادة الوعي بأهمية الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر، وتبادل الممارسات الجيدة، ومواصلة تعزيز القطاعات المالية بما يدعم توفير الخدمات المالية المستدامة التي تراعي مصلحة الفقراء في جميع البلدان؛

٤ - **تقر** بأهمية زيادة حجم الائتمانات الصغيرة وغيرها من أدوات التمويل الصغير واستخدام السنة الدولية كنقطة انطلاق في السعي إلى إيجاد سبل لتعزيز أثر التنمية واستدامتها من خلال زيادة نشر البيانات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين المؤسسات التي توفر الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير، وترحب بالجهود الجارية التي تبذلها المنظمات الإقليمية والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

(١) A/59/326 وAdd.1.

والمسؤولة عن الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، تلك الجهود المبذولة تعزيزا للمؤسسات المذكورة آنفا، والتي تدعم ضمن جملة أمور تنمية القدرة على تنظيم المشاريع؛

٥ - **تكرر** دعوتها إلى الدول الأعضاء، والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى التعاون في الاحتفال بالسنة الدولية، بأمور منها تقديم تبرعات، والتوعية والتعريف بالائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير؛

٦ - **تقر** بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من شأنها أن تسهم في تحقيق غايات وأهداف المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]، ولا سيما الغايات المتصلة بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

٧ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في اتباع سياسات تيسر توسع المؤسسات التي توفر الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير بغية تلبية طلب الفقراء على الخدمات المالية وهو طلب واسع غير مستجاب له، وذلك بعدة طرق من بينها تحديد وإنشاء آليات تعمل على إتاحة فرص مستدامة للحصول على الخدمات المالية وتذليل العقبات المؤسسية والتنظيمية، وتوفير حوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تستوفي المعايير الوطنية لإتاحة الخدمات المالية للفقراء؛

٨ - **تدعو أيضا** الدول الأعضاء إلى النظر في وضع توجيهات ومعايير تنظيمية ونشرها لكفالة الفعالية في الإدارة وفي تقديم التقارير المالية، والمراجعة الداخلية للحسابات، والإشراف الداخلي، والمساءلة داخل المؤسسات التي توفر الائتمانات الصغيرة؛

٩ - **تقرر** أن تخصص، في دورتها الستين، جلسة عامة واحدة للنظر في نتائج السنة الدولية للائتمانات الصغيرة ومتابعتها، بغية توسيع نطاق مناقشة مسألة الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير وتعميقها؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥ وعن تنفيذ هذا القرار وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين في إطار البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

مشروع القرار الثاني

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد قمة الألفية، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع، وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تؤكد الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم أن القضاء عليه ضرورة ملحة، على نحو ما أُعرب عنه في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)] وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٣)]،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(٤)] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[(٥)]،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د إ-٢/٢٤، المرفق.

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء،

وإذ ترحب بالمبادرة التي أعلن عنها رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا ورئيس وزراء إسبانيا، بدعم من الأمين العام، لعقد اجتماع قادة العالم للعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، وذلك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تلاحظ تقرير لجنة القطاع الخاص والتنمية: ''تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء''[٦]،

وإذ تكرر التأكيد أيضا على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٧]؛

٢ - **تكرر التأكيد** على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - **تؤكد** أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه مهما قيل في تأكيد أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية فلن توفى حقها من التأكيد، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٤ - **تعترف** بأن النمو الاقتصادي المستمر، المعزز بزيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية حتى بالنسبة للاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع الخاصة ضروري للقضاء على الفقر، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[١]، وللارتقاء بمستوى المعيشة؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى بلدان نامية أخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

---

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4.

(٧) A/59/326.

٦ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة، وذلك حتى تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه استراتيجيات فعالة؛

٧ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والشروط والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، وتشجع أمورا من بينها الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٨ - **تشدد على** أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق آراء مونتيري[٢] تنفيذا تاما وفعالا؛

٩ - **تؤكد مجددا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية ديناميكية مؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وأنه ينبغي دعم الجهود المبذولة لإصلاح البنيان المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأنه يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف، عالمي وقائم على القوانين والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، إلى جانب تحرير التجارة تحريرا حقيقيا، أن ينشط التنمية بقدر كبير في العالم أجمع، وأن يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٠ - **تؤكد مجددا أيضا** أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية المتينة المتجاوبة مع احتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المستمر والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن، والاستقرار الداخلي، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة

القانون، والمساواة بين الجنسين، والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل أيضا عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر؛

١١ - **ترحب** بالنتائج التي أسفرت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في سان باولو، البرازيل، وباعتماد توافق آراء سان باولو[٨]، وبروح سان باولو[٩]؛

١٢ - **تسلم** بالدور الهام الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وترحب باعتماد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لمقرراته في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[١٠] التي كرس فيها الأعضاء أنفسهم من جديد للوفاء بالأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي والتزموا بذلك من جديد، وهو البرنامج الذي يجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا محورا لبرنامج عمل الدوحة[١١]؛

١٣ - **تسلم أيضا** بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات أولوية من الأولويات، وأن الفساد عقبة كأداء تقف أمام تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتحول وجهة الموارد عن الأنشطة الحيوية للقضاء على الفقر، ومكافحة الجوع، والتنمية الاقتصادية والمستدامة؛

١٤ - **تؤكّد** أن التعاون الدولي إلى جانب وضع سياسات داخلية مترابطة وثابتة، ضروري في تكميل ودعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية لأغراض التنمية والقضاء على الفقر وفي ضمان قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتوخاة في إعلان الألفية؛

١٥ - **ترحب** بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتؤكد مجددا أنه لا بد من زيادة هذه المساعدة وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وأنه من الضروري، من أجل بناء الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعّالية المعونة، على الصعيدين الوطني والدولي؛

---

(٨) TD/410.

(٩) TD/L.382.

(١٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579 والتصويب، متاحة على شبكة الإنترنت في الموقع http://docsonline.wto.org.

(١١) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

١٦ - **تؤكد** أهمية تعزيز التمويل وجعله قابلا للتنبؤ به من أجل ضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر التي تبذلها البلدان النامية؛

١٧ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وهدف تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١[١٢]، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في العمل على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد تبرعاتهم المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقترابا منها، وتؤكد أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٨ - **تشير** إلى القرار المتخذ بمواصلة النظر في موضوع إمكانية إيجاد مصادر ابتكارية إضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة منها والداخلية والخارجية، مع مراعاة الجهود الدولية المبذولة والمساهمات والمناقشات، ضمن الإطار الشامل والجامع لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

١٩ - **تسلم** بأن تهيئة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

٢٠ - **تسلم أيضا** بأنه يجب على الدائنين والمدينين مشاطرة مسؤولية منع وحل حالات الديون التي لا يمكن تحملها، وبأن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

---

(١٢) انظر A/CONF. 191/13.

٢١ - **تهيب** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيا والمعارف المتصلة بها ونقلها، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، منها الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٢ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن للتمويل الصغير والائتمانات الصغيرة أداؤه في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في انتهاج سياسات تيسّر التوسع في مؤسسات التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة من أجل تلبية الطلب الكبير غير الملبّى على الخدمات المالية لدى الفقراء، بما في ذلك تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الوصول المستدام إلى الخدمات المالية وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير الوطنية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢٣ - **تعترف أيضا** بقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة، وترحب في هذا الصدد بعقد المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف وبالعرض الذي تقدمت به تونس لاستضافة المرحلة الثانية منه في تونس العاصمة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

سياسات القضاء على الفقر

٢٤ - **تؤكد مجددا** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يعالج بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[١٣]، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من قبيل التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والهجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، بما يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكّنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من الأصول من أجل تحقيق التنمية والأمن

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

والاستقرار، وتُشجع في هذا الصدد البلدان على وضع سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٢٥ - **تؤكد** في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر إن وجدت، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٦ - **تدرك** أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات لتتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٧ - **تؤكد مجددا** أنه ينبغي لجميع الحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعّالة وواضحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتُشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بُعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٢٨ - **تؤكد مجددا أيضا** على أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة وشروطا أساسية للتنمية المستدامة؛

٢٩ - **تؤكد** الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين من يعيشون في فقر، وتؤكد من جديد، في هذا السياق، على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم[١٤]، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٠ - **تدرك** ما للإيدز والعدوى بفيروسه والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والسارية من آثار مدمرة لجهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي

---

(١٤) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

٣١ - **تسلم أيضا** بأن الإيدز والعدوى بفيروسه لا يزالان يتسببان في خسائر فادحة للأفراد والأسر، وبخاصة النساء والفتيات، وهما يهددان، في أشد البلدان تضررا، بتقويض ما أحرز من تقدم طوال عقود في المجالات الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية إذ يحد من العمر المتوقع عند الولادة، ويتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي، ويعمق الفقر، ويساهم في النقص الغذائي، وأنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين، والتبعية الاقتصادية والفقر؛ وبأن التصدي للإيدز والعدوى بفيروسه هو عنصر هام من عناصر القضاء على الفقر، وشرط لا بد منه للعمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٣٢ - **تؤكد** الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتشدد في هذا الصدد على هدف تخفيض نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو على تحمل تكاليفها ونسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وفقا لما تم تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٣ - **تسلم** بأن الافتقار إلى السكن الملائم يظل يشكل تحديا ملحا في العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع، وخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتشدد على أنه ما لم تتخذ إجراءات وتدابير عاجلة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي، سيظل عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم يتزايد، وتؤكد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسن كبير في مستويات المعيشة لما لا يقل عن ١٠٠ مليون من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول ٢٠٢٠؛

٣٤ - **تشجع** الحكومات على دعم الجمعية العالمية لضمان الحيازة والحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري اللتين يقوم بهما برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بوصفهما أداتين هامتين لأمور، منها تعزيز إدارة الأراضي وحقوق الملكية، وفقا للظروف الوطنية، وتعزيز حصول فقراء الحضر على ائتمانات ميسورة الكلفة؛

٣٥ - **تسلم أيضا** بما للقضاء على الفقر والجوع في الريف من أهمية حاسمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛ وبضرورة أن تكون التنمية الريفية جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٣٦ - **تعترف** بالمساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛ وبخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار في اليوم ونسبة من يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٧ - **تحيط علما** بالجهود المبذولة لتحديد استراتيجية صندوق التضامن العالمي وحشد الموارد لتمكينه من الشروع في أنشطته، وتدعو الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات المعنية، والمؤسسات والأفراد إلى التبرع للصندوق؛

٣٨ - **تشير** إلى أنه في سياق إعلان الألفية، حدد رؤساء الدول والحكومات التضامن باعتباره من القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر في هذا الصدد أن تعلن في الدورة الستين للجمعية العامة العشرين من كانون الأول/ديسمبر من كل عام يوما دوليا للتضامن الإنساني؛

٣٩ - **تدعو** الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين بأن يتخذوا من تنظيم المشاريع وسيلة للمساهمة في القضاء على الفقر على أن تراعي في ذلك مراعاة تامة المصالح والاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٠ - **تؤكد**، وفقا لما سُلّم به في إعلان الألفية، على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا حيث لا يزال الفقر يشكل تحديا كبيرا وحيث لم تنتفع بعد معظم البلدان انتفاعا كاملا من الفرص التي تتيحها العولمة، مما أدى إلى زيادة تفاقم تهميش هذه القارة؛

٤١ - **تؤكد مجددا** دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٥]، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة فيها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل دعم تنفيذ هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الرئيسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقيتين وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقا لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها؛

(١٥) A/57/304، المرفق.

٤٢ - **تحيط علما** بخطة العمل المتعلقة بتعزيز العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا[١٦] التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة والتخفيف من حدة الفقر، المعقود في واغادوغو من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ وتحيط علما بدور منظمة العمل الدولية، في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة؛

٤٣ - **تهيب** بحكومات أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية أن تنفذ بالكامل الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل[١٧] وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٨]، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٤٤ - **تؤكد** على أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر تأكيد أهمية الدعم الدولي للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٩]، وتؤيد في هذا الصدد عقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس، وتتطلع إلى نتائج هذا الاجتماع؛

٤٥ - **تعترف** بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل والفعّال لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٢٠]؛ وتشدد على ضرورة أن تنفذ المنظمات الدولية والمانحون في نهج يشرك العديد من أصحاب المصالح، توافق آراء سان باولو الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

---

(١٦) EXT/ASSEMBLY/AU/4 (III) Rev.4.

(١٧) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٨) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(١٩) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢٠) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/30)، المرفق الأول.

والتنمية المعقود في سان باولو، البرازيل، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرات ٦٦ إلى ٨٤؛

الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٤٦ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتي توفر أساسا شاملا لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات وتساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا يما هدف القضاء على الفقر والجوع، وتؤكد أهمية الحدث الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ المزمع عقده في افتتاح الدورة الستين للجمعية العامة بموجب قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٩١ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤؛

٤٧ - **تؤكد من جديد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية للبلدان النامية في مجالات منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٤٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“.